

وانتهى الجدل، الذي انطلق من مدينة الخليل، كمرشح أول لاجراء الانتخابات، في المدينة التي «أطلقته». فقد عقد اجتماع موسع في قاعة الغرفة التجارية، في حضور شخصيات المدينة وأبرز فعالياتها، ساد فيه رأي عام رفض تقديم أي طلبات الى سلطات الاحتلال في شأن الانتخابات. وقرر المجتمعون عدم التعامل، مع الفكرة، رهنأ، «الأ إذا قرّرت السلطات الاسرائيلية، ومن جانب واحد، اجراء انتخابات في جميع مدن الضفة الفلسطينية وليس في الخليل وحدها». وقرروا تأجيل البحث في الموضوع الى «حين انجلاء الرؤية في ما يتعلّق بمفاوضات السلام»، وأنه «إذا تقرّر اجراء الانتخابات، فعلاً، في جميع المدن، فالموقف في الخليل سيكون على ما هي عليه المواقف في المدن الأخرى» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٤/٢٠).

وحدّرت أوساط أخرى من بلع «الطعم» الاسرائيلي. فقد كتب رئيس تحرير «الطلية» الاسبوعية، بشرير البرغوثي، متسائلاً عن مغزى توقيت طرح العرض الاسرائيلي. وحدّد اجابة من بندين هما: حاجة السلطات الاسرائيلية، الماسّة، الى فتح مسار على الارض باتجاه فرض مشروعها للادارة الذاتية، بعد ان رفضه الفلسطينيون على طاولة المفاوضات في واشنطن؛ وتحقيق نتائج ملموسة قبل موعد الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة، المقرر اجراؤها في حزيران (يونيو) هذا العام، في محاولة من جانب حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الظهور أمام الناخب بأنها قادرة على دفع العرب الى قبول مشروعها والاحتفاظ، في الوقت عينه، بالارض تحت سيطرتها (القدس العربي، ١٩٩٢/٤/١٣).

ربعي المدهون